

دور الإدارة في استغلال شط العرب

The Role of Administration in the Utilization of Shatt AL-Arab

حسين صدام عبد الحسن

جامعة النهرين / العراق

سجي محمد عباس *

جامعة النهرين / العراق

dralimajeed82@gmail.com

تاريخ إرسال المقال: 2021/03/02 تاريخ قبول المقال: 2021/03/05 تاريخ نشر المقال: 2021 /03/ 14

الملخص:

ان اهمية شط العرب ليست وليدة اليوم اذ ظهرت منذ بداية حركة الكشوفات الجغرافية واتسعت مكانته حين ارادت بريطانيا البحث عن ممر بحري تربط من خلاله مابين مستعمراتها فأحتلت منطقة شط العرب وسيطرت عليها لاختصار المسافة الى بلاد الشام والبحر الاحمر، ان تعطيل الدور الفاعل والمؤثر لنهر شط العرب من خلال عدم الاهتمام به من الناحية البيئية ومن ناحية الدور الملاحي والنشاط السياحي لسوء ادارة النهر وعدم التخطيط السليم، فالبحت محاولة لايجاد المعالجات اللازمة والفاعلة في حل المشاكل التي يعاني منها وتفعيل دوره واستغلاله بما يتلائم مع اهميته كمورد مائي وممر ملاحي وحيد للعراق على العالم عبر الخليج العربي كلها امور غاية في الاهمية دفعت الى كتابة هذا البحث.

الكلمات المفتاحية: الادارة - استغلال - شط العرب

Abstract:

The importance of the Shatt al-Arab is not the result of today as it emerged since the beginning of the movement of geographical discoveries and expanded its position when Britain wanted to search for a sea corridor linking between its colonies and occupied the Shatt al-Arab and controlled to shorten the distance the Levant and the Red Sea. The disruption of the active and influential role of the Shatt al-Arab River through the lack of attention to it from the environmental point of view and the role of navigation and tourism activity mismanagement of proper planning trying to find the necessary and effective treatments in solving the problems suffered by the activation of its role and exploitation to fit with its importance as a water resource and a single navigation corridor for Iraq to the world across the Arabian Gulf are very important and prompted write this research.

Keywords: Administration - Exploitation - Shatt al-Arab

مقدمة

العراق ارض الأنبياء والأوصياء والأولياء مهد الحضارة امتاز برافديه العظيمين دجلة والفرات والذي نتج عن عناقهما التاريخي تكوين شط العرب الممر الملاحي الوحيد واطلالته على العالم الخارجي عبر الخليج العربي ..

إن أهمية شط العرب ليست وليدة اليوم اذ ظهرت منذ بداية حركة الكشوفات الجغرافية واتسعت مكانته حين أرادت بريطانيا البحث عن ممر بحري تربط من خلاله ما بين مستعمراتها فاحتلت منطقة شط العرب وسيطرت عليها لاختصار المسافة إلى بلاد الشام والبحر الأحمر⁽¹⁾.

بالاضافة إلى كونه ممرا مائيا يمتاز بحركة مياهه المتعكسة بسبب المد والجزر الذي يحدثه الخليج العربي فان مكانته كموقع سياحي لا تقل عن تلك الأهمية ف ساحله الطويل وطبيعة الأراضي الزراعية التي تحيطه والجزر الموجودة فيه جعلت منه إن يحتل موقعا بارزا في محافظة البصرة ويشجع الإدارة المحلية على إنشاء أماكن للسياحة والترفيه وان كانت محاولات لاتتلائم ومكانة وموقع وجمالية هذا النهر لذا أصبح من الضروري بيان دور الحكومة بيهئاتها الإدارية المختصة في تطوير واستغلال هذا المورد المائي الحيوي .

إشكالية البحث

تعطيل الدور الفاعل والمؤثر لنهر شط العرب من خلال عدم الاهتمام به من الناحية البيئية ومن ناحية الدور الملاحي و النشاط السياحي لذا حاولنا في هذا البحث إيجاد المعالجات اللازمة والفاعلة في حل المشاكل التي يعاني منها وتفعيل دوره واستغلاله بما يتلاءم مع أهميته كمورد مائي وممر ملاحي وحيد للعراق على العالم عبر الخليج العربي دفعت إلى كتابة هذا البحث لإيجاد الوسائل القانونية والعملية التي تمكن الإدارة من القيام بدورها الفاعل في هذا المجال على أتم وجه. إن شط العرب نهر ذو وظيفة ملاحية وجماليه ولكن هذه الوظيفة تكاد تكون معدومة ومعطلة بسبب المشاكل التي يعاني منها وعدم تفعيل دور الإدارة في استغلاله استغلالاً يتلاءم مع أهميته الكبيرة والمتنوعة .

منهجية البحث

إن المنهجية التي تتسجم مع موضوع البحث هي وصفية تحليلية يتم من خلالها استعراض دور شط العرب الفعلي والذي صمم له بالاضافة إلى الوضع القانوني الذي ينظم عمله .

¹ لم تكن روسيا القيصرية في ذلك الوقت بعيدة عن الاطماع للسيطرة على تلك المنطقة فكانت تحاول الوصول الى مياه الخليج ومما اكد ذلك قول بطرس الاكبر "من يمتلك الخليج يملك العالم" دلالة على المعنى الواضح للسيطرة على خطوط الملاحة البحرية وبذلك اصبح شط العرب مركزا تجاريا عالميا لخدمة التجارة الاوربية. مقالة متاحة على الموقع الالكتروني mawdoo.com بواسطة براء الدويكات اخر تحديث 2015/11/ 12 .

خطة البحث

تم تقسيم الدراسة إلى مبحثين درسنا في المبحث الأول التعريف بشط العرب والاساس القانوني لإدارته والذي تم تقسيمه إلى أربعة مطالب المطلب الأول درسنا فيه تعريف النهر والثاني تكوينه الجغرافي والمطلب الثالث في أهميته في النقل والسياحة إما المطلب الرابع فقد تضمن الاساس القانوني والمعاهدات التي تنظم عمل النهر اما المبحث الثاني فدرسنا فيه تطوير النقل والسياحة في شط العرب حيث تم تقسيمه إلى ثلاثة مطالب تضمن الأول التعريف بالسياحة والمطلب الثاني وسائل الإدارة في تطوير النقل والسياحة في شط العرب والمطلب الثالث بيان الهيئات الادارية المختصة .

المبحث الأول :- التعريف بشط العرب والاساس القانوني لإدارته

يمثل شط العرب الجزء الجنوبي لذلك النظام المائي العظيم الذي يتكون من الأنهار الأربعة (دجلة والفرات من العراق ونهري الكرخة والكارون من إيران) من المنابع حتى المصب، فالمعروف بأن للأنهار منابع متعددة ولكنها تتجه دائماً نحو مصب واحد، وشط العرب هو ذلك المصب والمنفذ الذي يجمع وينظم حركة تلك المياه، في شحها أو فيضانها، ويحدد العلاقة مع مياه البحر في حالتي المد والجزر، فيجري النهر شمالاً إثناء المد وجنوباً إثناء الجزر، إذ يمكن القول بأن لنهر شط العرب "مائياً" مهمتان أساسيتان: الأولى كونه ممر مائي مهم لإغراض الملاحة والنقل النهري والبحري وما يرتبط بذلك من السياحة والترفيه، والثانية هو إن شط العرب يمثل المصدر الرئيسي لمياه الشرب وللزراعة وصيد السمك وغير ذلك مما يتطلب مياهاً عذبة اعتاد السكان عليها منذ بدء الوجود البشري على تلك البقعة من الأرض والتي تراجعت في الآونة الأخيرة وغدت وظيفة شبه معطلة بسبب انخفاض مناسيب مياه النهر⁽²⁾.

المطلب الأول :- تعريف شط العرب

هو المنفذ الملاحي الوحيد للعراق إلى الخليج العربي والذي تكون نتيجة التقاء النهرين دجلة والفرات وقد نظمت الملاحة فيه كوظيفة أساسية له لأول مره بعد الحرب العالمية الأولى بموجب بيانين صادرين من القائد العام للقوات المسلحة البريطانية وذلك في العام (1919) والخاصين بميناء البصرة والملاحة النهرية حيث أعلن بموجبهما عن مسؤولية إدارة ميناء البصرة للقيام بكافة الخدمات اللازمة لإدارة الملاحة وما يتعلق بها في شط العرب وقد أسندت هذه المهمة للعراق وخصوصاً بعد إقرار معاهدة 1937 وقامت

² مقالة متاحة على الموقع الإلكتروني iragieconomists.net د.حسن الجنابي بعنوان شط العرب الرمزية والواقع المتردي بتاريخ 2012/2/8 .

دور الإدارة في استغلال شط العرب

الحكومة العراقية في تنظيم الملاحة في نهر شط العرب إلى توقيع اتفاقية الجزائر مع إيران في 1975 (3).

وقد عملت الحكومة العراقية آنذاك بتوفير كل الخدمات المتعلقة بالصيانة كما أصدرت عدة قوانين لتنظيم الملاحة في شط العرب أهمها قانون رقم (40) لسنة 1956 الخاص بمصلحة الموانئ العراقية وكان العراق لتشريعه هذه القوانين مستندا إلى سيادته على شط العرب باعتباره جزءا من إقليمه .

إلا إن إيران قامت بإلغاء اتفاقية (1937) وذلك في العام 1969 من جانب واحد وبعد مفاوضات توسطت فيها الجزائر تم إبرام معاهدة جديدة بينهما وقعها الطرفان في 13 حزيران من العام 1975 في بغداد مع ثلاثة بروتوكولات لتحديد الحدود البرية والحدود النهرية والأمن على الحدود ما بين البلدين وقد كان توقيع هذه المعاهدة مستندا أساسا إلى اتفاق الجزائر .

لقد نظمت مواد البروتوكول الخاص بتحديد الحدود النهرية الملاحة في شط العرب وكذلك الاستغلال المنصف لكلاهما بالإضافة إلى المحافظة عليه من التلوث البيئي وإدامته عن طريق اللجان المشتركة والمعدة لهذا الغرض .

ونرى بأن شط العرب لم يأخذ ذلك الحيز الكبير من الاهتمام لاسيما من الجانب الإيراني الذي لم يهتم به ذلك الاهتمام الذي يوازي مكانته باعتباره ممرا للملاحة الدولية والتبادل التجاري نتيجة امتلاكه بدائل عدة تعوض عن استخدام النهر من الجانب العراقي فسوء الإدارة وما ترتب عن انصراف الحكومة لمحاربة الفكر الإرهابي الذي هدد كيان العراق والذي جعلته الحكومة من أولويات عملها بالإضافة إلى انعدام التخطيط أدى إلى عدم الالتفات بصورة جديّة إلى تطوير شط العرب واستغلاله في النقل وتطوير وسائل السياحة باعتباره من المناطق التي فيها جذب للمشاريع السياحية وتوفر مقومات نجاحها (4) .

المطلب الثاني:- الموقع الجغرافي والتكوين

يعد شط العرب أهم قناة تصريفية لمياه دجلة والفرات تجاه الخليج العربي حيث يمثل مجراه واديا نهريا يأخذ اتجاه شمالي غربي جنوبي شرقي يحتل الجزء الشرقي من محافظة البصرة وتمتد على جانبي نهر شط العرب بساتين النخيل وتوجد فيه العديد من الجزر الممكن استغلالها سياحيا وتتفرع منه العديد من الجداول التي تأخذ مياهها منه في وقت المد فيتم سقي هذه البساتين الواقعة على كلتا الضفتين من منطقة القرنه وحتى الفاو ومن أهمها نهر الخور ونهر ألسراجي ونهر العشار وانهار الرباط والخندق والجبلية والتي بالإمكان استغلالها لأغراض التنقل ما بين هذه المناطق, إن شط العرب هو مجرى مائي فريد من

³ د. عصام العطية - القانون الدولي العام- بيروت - 2012 - ص 325 .

⁴ د. عصام العطية المرجع السابق ص 326-327 .

دور الإدارة في استغلال شط العرب

نوعه فهو يجري باتجاهين متعاكسين شمالا وجنوبا في اليوم ذاته وهناك آراء بخصوص تكوين هذا النهر حيث يرى بعض الباحثين إن نشوءه نتيجة ترسبات التي جاء بها نهر الكارون تسببت في تكوين سد في فم الخليج والذي اخذ بدوره في إعاقة المياه من الوصول إلى الخليج والتي أخذت بسبب ذلك النزول التدريجي مكونة شط العرب إما الرأي الثاني فمفاده إن نشاطا تكوينيا قد أدى إلى انقطاع نهر الفرات عن مصبه القديم وتحول مجراه إلى نهر دجلة أدى بدوره إلى تكوين شط العرب وقد غير نهر الفرات مجراه عدة مرات فبعد إن كان يلتقي بدجلة في القرنة تحول ليدخل إلى هور الحمار ويرسل مياهه من هناك عن طريق جدول في منطقة كرمة علي وقد اختلفت الآراء عن طول النهر حيث أشارت بعض الدراسات إلى إن طوله (116) كم والبعض الآخر أشار إلى إن طوله (195) كم في حين قدرت دراسات أخرى طوله بحوالي (204) كم ويتميز نهر شط العرب بكونه واديا واسعا وضحلا يخضع لتأثيرات مرحلة الشيوخوخة من دورته الجيو مورفولوجية التي تميزها ظهور الالتواءات والجزر النهرية ⁽⁵⁾ .

يبدأ تكوين شط العرب من التقاء نهري دجلة والفرات ثم نهاية مصبه في الخليج العربي ونقطة بدايته عند مدينة القرنة العراقية التي تقع على بعد (75) كم شمال مدينة البصرة جنوبي العراق ويبلغ طول النهر قرابة (218) كم ويتراوح عرض النهر ما بين (350) متر إلى (1220) مترا واهم الأنهار التي تصب فيه كروافد بعد تكوينه هو نهر الكارون الذي ينبع من الأراضي الإيرانية ⁽⁶⁾ .

وشط العرب نهر ملاحي واسع وهو ذو أهمية عظمى للتجارة والنقل المائي في العراق حيث يعتبر المنفذ الوحيد إلى البحر وتعتبر مدينة القرنة نقطة التقاء النهرين (دجلة والفرات) وبداية امتداده وحتى مصبه في الخليج العربي ويكون جريان النهر في أراضي عراقية على جانبيه باستثناء منطقة تمتد على الساحل الايسر الايراني جنوب البصرة الى الخليج العربي ⁽⁷⁾ . إن طبيعة الاراضي التي يسير فيها النهر تعتبر من الاراضي الرسوبية الخصبة على كلا الجانبين للنهر كما ويحمل النهر في مجراه كميات كبيرة من الغرين الذي يعتبر مصدر خصوبة تلك الاراضي ⁽⁸⁾ .

يكون مجرى النهر باتجاه الجنوب الشرقي ويقع مجرى النهر بين دائرتي عرض (29.5-31) درجة شمالا وقوسي طول (40 46) درجة الى (30 48) شرقا يمتاز حوض النهر بانخفاض معدل المجموع السنوي للأمطار الساقطة والتي يبلغ معدلها (287) ملم وارتفاع معدلات درجات الحرارة بمعدل

⁵ سوسن صبيح حمدان – تنمية النشاط السياحي في شط العرب (دراسة في الجغرافية السياحية) – مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية العدد(59) ص120-121.

⁶ د.عبد المالك خلف التميمي مركز الدراسات الوحدة العربية – المياه العربية التحدي والاستجابة – ط1 بيروت 1999 ص141-142.

⁷ د.خالد العزي – مشكلة شط العرب – دار الرشيد للنشر 1980 ص 119.

⁸ د.عبد المالك خلف التميمي- نفس المرجع السابق ص142.

دور الادارة في استغلال شط العرب

(20,3) درجة مئوية لذا فهو يقع ضمن مناخ شبه جاف وفقا لتصنيف (دي مارتون) حيث يبلغ معامل الجفاف (9,47) ويقدر معدل جريانه السطحي للمياه (117) ملم لقد انخفض التصريف المائي لانهار حوض شط العرب بحدود (69%) حيث بلغ مجموع التصريف من (83,78) كم³ في العام 1979 الى حوالي (26,2) في العام 2008 بسبب المشاريع المائية المقامة على الروافد التي تصب في حوضه بالاضافة الى سيادة الجفاف في المنطقة⁽⁹⁾.

هذا ويتكون الساحل البحري العراقي من ثلاثة اجزاء رئيسية جزء مقابل دولة الكويت ويمتد من خور عبد الله ليفصله عن جزيرة وربة وبوبيان وجزء مجاور لايران يتمثل بشط العرب ومصبه في الخليج العربي ولا توجد حدود بحرية متفق عليها ما بين الدولتين الجارتين العراق وايران لكن الحدود النهرية قد تم ترسيمها استنادا الى المعاهدة المعقودة في عام 1975 اما الجزء الثالث فهو الجزء المفتوح والذي يواجهه البحر (الخليج العربي)⁽¹⁰⁾

لقد حددت المادة (76) من اتفاقية قانون البحار للعام 1982 الجرف القاري بـ (200) ميل بحري لاي دولة ساحلية وهو يشمل قاع وباطن ارض المساحات المغمورة والتي تمتد الى ما وراء بحرها الاقليمي ويلاحظ بان هذه المادة قد توسعت في مد الولاية الوطنية على اجزاء كبيرة من البحار⁽¹¹⁾.

وتجدر الاشارة الى ان عرض الخليج العربي لا يزيد عن 160 ميل بحري لذا فان امر تحديد الجرف القاري والمنطقة الاقتصادية الخالصة مسألة منوطة بالدول المطلة عليه والذي يرتبط به شط العرب كمنفذ بحري عراقي اليه ومما يشار اليه ان قانون تحديد المياه الاقليمية العراقية رقم (71) لسنة 1958 لم يتناول كيفية رسم خط الاساس لاحتساب البحر الاقليمي العراقي وانما اشار فقط الى ان البحر الاقليمي يمتد مسافة (12) ميلا باتجاه اعالي البحر مقاسا من ادنى حد لانحسار ماء البحر عن الساحل العراقي واكد القانون انه ليس في هذا القانون ما يخل بالحقوق المقدرة دوليا للعراق في المنطقتين البحريتين المعروفتين بالمنطقة المتاخمة والامتداد القاري الواقعتين بعد البحر الاقليمي⁽¹²⁾.

⁹ د. حمدان باجي نوماس — العوامل المؤثرة في الخصائص الكمية والنوعية لمياه شط العرب - مجلة البحوث الجغرافية - العدد (15) ص 117-118.

¹⁰ د. سعدون شلال ظاهر وفارس هادي عبيد- مشكلات العراق على حدوده البحرية - مجلة البحوث الجغرافية- جامعة الكوفة - العدد (22) ص 50.

¹¹ د. عصام العطية - المصدر السابق - ص 371.

¹² د. سعدون شلال ظاهر وفارس هادي عبيد - المصدر السابق ص 51.

دور الادارة في استغلال شط العرب

ويعتبر شط العرب من قبيل الانهار الحدية او المتاخمة وهي التي تسير بمحاذاة حدود الدول وتشكل حدودا دولية لها وتسبب هذه الانهار مشاكل تتعلق بقياس حدود الدول النهرية وما يتعلق بها من نواح سياسية وعسكرية وامنية⁽¹³⁾.

المطلب الثالث:- أهمية ودور شط العرب

ليبان اهمية نهر شط العرب سيتم تقسم هذا المطلب الى فرعين يوضح الاول دوره في النقل ويبين الثاني اهميته في السياحة.

الفرع الاول:- اهمية شط العرب في النقل

من المعلوم ان الاتجاه الدولي المعتمد بعد الحرب العالمية الاولى في مدى اعتبار النهر ذو قابلية للملاحة من عدمه والتي اطلقت عليها في ذلك الحين الطرق المائية ذات المنفعة الدولية قد اشترط ان يتكامل في النهر ثلاثة صفات حتى يصبح نهر دوليا او طريقا مائيا وهي صلاحيته للملاحة والاتصال بالبحر وان يهم ذلك الاتصال اكثر من دولة ومن الواضح ان هذه الاعتبارات تتوفر والى حد كبير في شط العرب من حيث صلاحية الملاحة فيه واتصاله بالخليج العربي فهو المنفذ البحري لدولتين هما العراق وايران مما يجعله ممرا بحريا مهما متعدد الاغراض⁽¹⁴⁾. ويقضي مبدأ الاستخدام المنصف لمجري المياه الدولية بان يكون لكل دولة من دول المجرى المائي الدولي الحق في تقاسم منصف للمكاسب التي يوفرها هذا المجرى وغاية التقاسم المنصف هي تأمين اقصى الفوائد واقل الاضرار من استعمالات المياه لكل دولة من دول المجرى⁽¹⁵⁾. وتكمن اهمية شط العرب في مياهه العذبة لاغراض الاستخدام البشري وفي كونه وسيلة للمواصلات والملاحة والنقل المائي للعراق وايران⁽¹⁶⁾. ويعد هذا النهر غاية في الاهمية لاغراض الملاحة والنقل البحري وما يرتبط بذلك من ناحية السياحة والترفيه الامر الذي قاد الى ارتفاع مكانة واهمية مدينة البصرة كم منطقة تجارية مهمة وبرزت اهمية النهر في الملاحة الداخلية فقد كان النهر يحوي في السابق العديد من خطوط النقل الملاحية التي توقف العمل بها بعضها داخل نهر شط العرب والآخرى ضمن جداول الانهار التي نشأت منه ويعزى سبب توقف هذه الملاحة الداخلية الى كثرة الحروب وما خلفته من غوارق وتدمير واهمال المجاري المائية الصالحة للملاحة والتي بالامكان استعادتها بسبب ظاهرة المد البحري ويفرض هذا على الدولة التزاما ببذل الجهود لتنظيف وادامة المجرى المائي من السفن

¹³ المؤتمر السنوي الثالث لمركز دراسات المستقبل - مجموعة من الباحثين - المياه العربية وتحديات القرن الواحد وعشرين لسنة 1998 ص71.

¹⁴ مجموعة من الباحثين -ابحاث ومقالات في مجال قضايا المياه- المرجع السابق - ص68

¹⁵ د. غسان الجندي - الوضع القانوني للمجري المائية الدولية- ط1 - عمان - الاردن 2001 - ص81

¹⁶ د عبد المالك خلف التميمي نفس المصدر السابق ص142

دور الإدارة في استغلال شط العرب

الغارقة وتعميق مقطعه وتحسين وصيانة ضفافه⁽¹⁷⁾. هذا ويعتبر شط العرب شريان الحياة لسكان البصرة حيث أعيدت إليه الحياة من جديد بفضل فتح مشروع اطلق عليه التاكسي النهري بأشراف وزارة النقل كمشروع خدمي وسياحي تسعى الوزارة من خلال هذا المشروع لخدمة انتقال المواطنين بالاضافة الى ارتباطه بالمشاريع السياحية لما لنهر شط العرب من اجواء ومناظر تسر النفوس ومن المؤمل ان يكون هذا المشروع رافدا للطرق البرية واحد البدائل اذا ما خطط له بصورة صحيحة حيث سيتم انشاء ست محطات لرسو الزوارق في جنوب وشمال المحافظة⁽¹⁸⁾. اما من ناحية النقل البحري فان العراق يمتلك اربعة موانئ تجارية ومنصتين لنقل النفط الخام وتقع هذه الموانئ جميعا على ضفاف شط العرب والسواحل الشمالية للخليج العربي مما تعكس مكانته في النقل⁽¹⁹⁾.

الفرع الثاني:- أهمية شط العرب في السياحة

يعد شط العرب من المناطق السياحية المهمة والحيوية وجزء من الموروث الثقافي لمحافظة البصرة والعراق بشكل عام لاسيما وانه يتمتع بجاذبية ترفيهية عالية الامر الذي من شأنه ان يساعد على انشاء مرافق جديدة لاستثمار النهر كاقامة قرى ومنتجعات سياحية على ضفتيه حيث يفتقر كورنيش النهر (كورنيش شط العرب) الى مثل هذه المشاريع التي تنمي الجانب السياحي فيه⁽²⁰⁾. وتعد الجزر المنتشرة في شط العرب من افضل المراكز السياحية لو انها استغلت بصورة صحيحة وبجانب الكورنيش الذي تقدر مساحته بـ (3) كم ويبدأ من جزيرة الداكير وحتى مجمع القصور الرئاسية⁽²¹⁾.

ووفقا لذلك نرى ان المقومات التي يتمتع بها شط العرب المتمثلة بكونه الممر الملاحي الوحيد للعراق واطلالته على الخليج العربي بالاضافة الى كثرة المناطق الزراعية على طول ساحليه تؤهله لان يكون واحدا من اهم المناطق السياحية والترفيهية في العراق والمنطقة العربية لو استثمرت بالشكل الصحيح فضلا عن الشاطئ الطويل انتشار الجزر في امتداده المائي والتي لم تستغل ولم يرفع عنها الاهمال والتعطيل ويقع على الحكومة باعتبارها السلطة الادارية سواء كانت مركزية ام محلية اتخاذ التدابير اللازمة والمهمة والتخطيط السليم للنهوض بهذا المرفق الحيوي واستثماره في النشاط السياحي اذ يتوجب

¹⁷ سوسن صبيح حمدان - تنمية النشاط السياحي في شط العرب (دراسة في الجغرافية السباحية) المصدر السابق ص124

¹⁸ عبد الله الرفاعي - التاكسي النهري بالبصرة ذكرى الماضي بنكهة الحاضر مقالة متاحة على الموقع الالكتروني <http://www.aljazeera.net/news/miscellaneous/2015/4/8> اخر زيارة يوم 25-12-2017 الساعة 5.00 م

¹⁹ د. هشام صلاح محسن - الموانئ العراقية ودورها في حركة النقل البحري - مجلة كلية التربية الاساسية - العدد-73- لسنة 2012 ص354.

²⁰ سوسن صبيح حمدان - تنمية النشاط السياحي في شط العرب (دراسة في الجغرافية السباحية) المرجع السابق ص125.

²¹ سوسن صبيح حمدان - المصدر السابق- ص129.

دور الإدارة في استغلال شط العرب

عليها انشاء كورنيش عملاق تستغل من خلاله شواطئ النهر من ملتقاه الى مصبه وانشاء شبكة الطرق التي تربط ما بين اجزائه ووضع خطط مدروسة لازالة كل مظاهر التجاوز عليه وعلى المرافق السياحية . ان من ابرز المقومات السياحية في شط العرب وجود عدد من الجزر التي تكونت بفعل ترسبات الغرين التي يحملها النهر والتي تكون غنية بمزارعها وطبيعتها الجميلة ومن ابرز هذه الجزر السندباد التي تقع مقابل المطار المدني في منطقة المعقل ببعد حوالي (8) كم عن مركز المدينة مما يجعل منها مركزا سياحيا مهما لتوفر خطوط المواصلات منها واليها بالاضافة الى توفر خطوط النقل النهرية المتمثلة بالزوارق حيث يوجد فيها مرسين لهذه الزوارق وتحتوي هذه الجزيرة على بعض المنشآت السياحية منها دار السينما وقاعات الالعاب والمطاعم فضلا عن المتنزهات والحدائق⁽²²⁾.

وتخطط الادارة المحلية في البصرة بجعل المنطقة المسماة بجزيرة ام الرصاص والمطلية على شط العرب كمشروع سياحي ولكن لم يتم البدء بهذا المشروع بعد اذ لابد من توفير مقومات تعمل على نجاح هذا المشروع لاسيما في ظل اتساع رقعة تلوث مياه شط العرب بمختلف انواع الملوثات والمقذوفات والغوارق الامر الذي يستدعي وقفة جادة تجاه هذه المشكلة⁽²³⁾.

من كل ماتقدم يتضح لنا ان مشكلة المياه في العراق ولاسيما في شط العرب ليست في كميتها على الرغم من الاهمية القصوى لها ولكن بالادارة والتطوير والاستخدام ومنع ومحاربة التلوث في هذه المياه⁽²⁴⁾. وبناء علاقات جيدة ومتوازنة مع جيرانه⁽²⁵⁾.

المطلب الرابع :-الاساس القانوني لادارة شط العرب

يظهر الاساس القانوني لادارة شط العرب من الناحية الدولية من خلال دراسة اهم المعاهدات التي تنظم عمله , اما على الصعيد الوطني فتتجسد من خلال اهم التشريعات الوطنية و يمكن بيان أهم المعاهدات التي نظمت العلاقة في ادارة شط العرب والتي تحكم الحدود البحرية في هذا النهر دوليا وان الطبيعة القانونية للنهر قد اختلفت لاسيما بعد معاهدة 1975⁽²⁶⁾. لذا سيتم تقسيم هذا المطلب إلى فرعين نبين في الأول اهم المعاهدات التي تنظم عمل شط العرب والفرع الثاني اهم التشريعات الوطنية المتصلة به .

الفرع الاول :- اهم المعاهدات التي تنظم عمل شط العرب

²² تغريد سعيد حسن – المقومات السياحية والترويجية واثرها في تنشيط الحركة السياحية – مجلة الادارة والاقتصاد – العدد-70- لسنة 2008 ص186 .

²³ مقالة متاحة على الموقع الالكتروني <https://ar.wikipedia.org/wiki> شط العرب اخر زيارة يوم 8-12-2017 الساعة 6.55 م.

²⁴ Michael Allaby /1983 /p 390 /Marlin -1989/p 259

²⁵ د.عبد المالك خلف التميمي - المرجع السابق - ص144

²⁶ د. عبد المنعم محمد داود – القانون الدولي للبحار والمشكلات البحرية – ط1- منشأة المعارف- 1999- ص326.

وسندرسها على النحو التالي:-

أولاً:- الطبيعة القانونية للنهر في ظل المعاهدات قبل العام 1975

يمكن ذكر اهم المعاهدات والاتفاقيات التي نظمت العلاقة في ادارة شط العرب وهي:

1- معاهدة ارضروم الاولى والتي نظمت بتاريخ 7/28 / 1823 حيث تضمنت وضعاً دقيقاً للحدود بين الدولتين العثمانية والفارسية .

2- معاهدة ارضروم الثانية في 31/5/ 1847 بين الدولتين العثمانية والفارسية والتي عقدت بوساطة روسيا القيصرية وانكلترا وحصلت فيها ايران (الدولة الفارسية) على اول توسع اقليمي اذ اصبحت الحدود تسير مع الضفة الشرقية لشط العرب ومع ذلك بقي النهر يخضع للسيادة العثمانية الكاملة والذي كان العراق جزءاً منها.

3- بروتوكول الاستانه الذي عقد في 17/10/ 1913 والذي تم بموجبه تنازل الدولة العثمانية عن جزء من الاراضي العراقية في شط العرب امام ميناء المحمرة واصبح خط الحدود يسير في منتصف نهر شط العرب ولمسافة (4) اميال امام الميناء المذكور.

4- محاضر جلسات قومي سييري الحدود لعام 1914 والتي تناولت في مواضيعها الانهار الحدودية .

5- بروتوكول 11/8/ 1929 الذي تم بموجبه تعيين مراكز القومسييري الحدودية بين البلدين.⁽²⁷⁾ وفي عام 1937 وقع اتفاق جديد للحدود بين البلدين اعطى لايران حقوقاً في شط العرب ومكاسب جديدة منها حرية الملاحة في النهر وحصول ايران على بعض الجزر وبقيت السيادة على شط العرب للعراق⁽²⁸⁾ .

ثانياً :- الوضع القانوني لشط العرب بعد اتفاقية 1975

استمر الحال على ما هو عليه بالنسبة للمعاهدات المبرمة بيد ان العلاقات بين البلدين لم تكن على ما يرام في الفترة التالية لاتفاق 1937 حتى العام 1969 عندما اعلن الشاه محمد رضا بهلوي الغاء الاتفاقية الخاصة بالحدود المبرمة بين البلدين والمطالبة باتفاقية جديدة ؛ ففي عام 1975 نجحت جهود الرئيس الجزائري السابق (بومدين) من عقد اتفاقية حول الحدود بين البلدين والتي تم خلالها تأكيد المناصفة في شط العرب حيث اثيرت على وضع العراق في المفاوضات انذاك جملة من الظروف السياسية التي دعت الى الازعان والموافقة على هذه الاتفاقية التي اعطت لايران حقوقاً ومكاسب كبيره والتي ما لبث العراق

²⁷ د محمد عبد الحميد -الامن المائي العراقي-دراسة عن سير المفاوضات قسمت المياه الدولية ط1 بغداد-2008

ص149-153.

²⁸ د. عبد الملك خلف التميمي - مرجع سابق-ص 57.

دور الادارة في استغلال شط العرب

بالعمل على الغائها بعد احداث الثورة والانقلاب على حكم الشاه وبروز نظام سياسي ووضع جديد في ايران والتي على اثرها نشبت الحرب العراقية الايرانية⁽²⁹⁾.

ان عدم التطرق الى شط العرب في المعاهدات التي سبقت اتفاقية الجزائر ولاسيما في معاهدة (ارضروم الثانية) وبروتوكول (الاستانه) عام 1913 يدل على سيادة العراق عليه⁽³⁰⁾.

وبما ان نظام استغلال الانهار الدولية في نظام الملاحة الدولية والتي هي على ثلاثة انواع هي الملاحة الساحلية والملاحة النهرية بين الدول على نفس النهر والملاحة الدولية والتي تقوم بها السفن في نقلها للبضائع والاشخاص بين الدول غير المتشاطئة للنهر الدولي من خلال اعالي البحار او العكس مثل الوظيفة التي يقوم بها شط العرب⁽³¹⁾.

ان اهم ما اثر على شط العرب في استخداماته هي ما قامت به ايران حيث بدأت عام 1961 باقامة مجموعة من السدود والخزانات على نهر الكارون اذ اثرت هذه المشاريع على كمية المياه الواصلة الى شط العرب وقلة عذوبتها وزيادة تركيز الاملاح وتأثير ذلك على الزراعة ولعل المشاريع التي اقامتها ايران بعد الغاء معاهدة 1975 والمتمثلة باحياء وكري وعميق نهر مندرس قديم يدعى نهر (بهمنشير) وتحويل مياه نهر الكارون اليه سينهي رعد نهر الكارون لشط العرب وسيعطل بذلك ويؤثر على الدور الملاحي لشط العرب⁽³²⁾. **الفرع الثاني :- اهم التشريعات الوطنية التي تنظم عمل شط العرب** وسندرسها على النحو التالي :-

اولاً :- الدستور العراقي النافذ لعام 2005

في المادة (26) منه والتي تنص على " تكفل الدولة تشجيع الاستثمارات في القطاعات المختلفة وينظم ذلك بقانون " ⁽³³⁾ .

اذ نستنتج من هذه المادة امكانية فتح الاستثمار امام القطاع الخاص في مجالات النقل والسياحة في شط العرب نتيجة توفر المقومات والعناصر الضرورية لذلك .

ثانياً :- التشريعات الوطنية

تنوعت التشريعات العراقية التي تنظم العمل في شط العرب حيث شملت جوانب متعددة منها في الجانب السياحي حيث تم تشريع القانون رقم (14) لسنة 1996 لهيئة السياحة والقانون رقم (40) لسنة 1956

²⁹ د. عبد المنعم محمد داود- المرجع السابق ص- 333-334.

³⁰ د. سعدون شلال ظاهر المرجع السابق- ص57.

³¹ د. عبد المنعم محمد داود - المرجع السابق- ص315.

³² د. محمد عبد المجيد - المرجع السابق- ص170-171.

³³ الدستور العراقي النافذ لعام 2005 .

دور الادارة في استغلال شط العرب

لمصلحة الموانئ العراقية الملغى وقانون تحديد المياه الاقليمية العراقية رقم (71) لسنة 1958 وقانون حماية وتحسين البيئة رقم (27) لسنة 2009 وقانون الموانئ العراقية رقم (21) لسنة 1995 وقانون الاستثمار رقم (13) لسنة 2006 والذي يفتح الباب في مجال عقود الشراكة والامتياز وعقود البناء والتشغيل وغيرها التي تساهم في استغلال وتطوير شط العرب من نواحي متعددة .

المبحث الثاني :- تطوير النقل والسياحة في شط العرب

لاشك ان شط العرب بموقعه المتميز وكثرة جداوله على جانبيه منحته ميزة مهمة في استغلاله بالنقل المعطل وغير المستثمر بصورة صحيحة في الوقت الحاضر ما عدا محاولات يمكن ان توصف بانها خجولة بالاضافة الى مقومات النجاح المتوفرة فيه كمرفق سياحي لم تأخذ الادارة التخطيط السليم في تنميتها وسنسلط الضوء في هذا المبحث على وسائل الادارة في تطوير النقل والسياحة في شط العرب في مطلب والهيئات الادارية المختصة في اخر .

المطلب الاول:- التعريف بالسياحة

السياحة اليوم اصبحت تعد بمثابة صناعة مهمة في العالم اذ لم يقتصر دورها فقط في التأثير البارز اجتماعيا وثقافيا واقتصاديا بل يتعدى دورها الى ابعد من ذلك كونها من القطاع التي تمتاز بسرعة نموها وتأثيرها وان الازدهار السياحي ليس وليد الصدفة او نتيجة لتلاحق ظروف عشوائية انما تقوم على اساس الدراسة والتخطيط السليم والاستغلال الامثل للامكانيات المتاحة وتوضيفها في هذا المجال⁽³⁴⁾ .

تعريف السياحة وانواعها

السياحة هو مفهوم يطلق على حركة وتنقل الاشخاص من مكان الى اخر وتتضمن نشاطات الاشخاص الذي يطلق عليهم الزوار وهم الاشخاص الذين يقومون بنشاط السفر لمدة لا تتجاوز السنة لغرض القيام بعمل رئيسي والسياحة انواع واشكال مختلفة تتعدد بتعدد اغراضها وابعادها ويمكن تقسيمها حسب المكان :-

1- سياحة داخلية

2- سياحة خارجية

وحسب النشاط الى :-

³⁴ مصطفى علي حميد -الاختصاصات الضبطية لهيئة السياحة في العراق دراسة قانونية مقارنة -رسالة ماجستير مقدمه الى مجلس كلية الحقوق -جامعة النهرين 2016 ص5.

دور الإدارة في استغلال شط العرب

سياحة مغامرات وسياحة ثقافية وسياحة دينية وسياحة علاجية وسياحة تراثية وسياحة تعليمية⁽³⁵⁾. ففي سنة 1974 أنشئت منظمة السياحة العالمية والتي تهدف الى تشجيع وتطوير السياحة من اجل المساهمة في تطوير الدول اقتصاديا وكذلك تشجيع التفاهم الدولي من اجل السلام والازدهار واحترام حقوق الانسان فمما لاشك فيه ان السياحة الحديثة تنمو حاليا في كثير من دول العالم وتزدهر وتتطور وتساهم في نفس الوقت في تدعيم الوحدة الانسانية بين مجتمعات هذا العالم⁽³⁶⁾. ومن التعاريف الاخرى للسياحة هي الحركة الاجتماعية التي تتم اختياريًا والتي تهدف الى الترفيه والاستمتاع الذهني والعقلي والبدني او هي مجموعة العلاقات والخدمات المرتبطة بعملية تغيير المكان تغييرًا وقتيًا وتلقائيًا وليس لأسباب تجارية او حرفية⁽³⁷⁾. وتعتبر السياحة الترفيهية والتي يقصد بها تغيير مكان الإقامة لفترة يوم واحد او اكثر لغرض الاستمتاع والترفيه من اقدم انماط واشكال السياحة التي عرفها العالم وهي تسير بمعدل اسرع من الاخرى في الدول السياحية ويتمتع العراق بمجموعة فريدة من التضاريس الطبيعية حيث يوجد في شمال العراق الجبال والمصايف والمواقع السياحية الجميلة في طبيعتها وفي الغرب مساحات صحراوية شاسعة فضلا عن الاهوار والانهار في جنوب العراق⁽³⁸⁾.

وتوجد العديد من مقومات الجذب السياحي بالذات في مدينة البصرة التي تجعل منها موقع سياحي محلي واقليمي لسكان الاقسام الوسطى والشمالية من البلد بالإضافة الى سكان دول الخليج العربي الذين تربطهم وشائج متينة عززها الموقع الجغرافي والعوامل البشرية ومن اهم مقومات الجذب السياحي التقاء نهري دجلة والفرات في العراق وتشكيلهما شط العرب في القرنة واعتباره المنفذ البحري الوحيد بالعالم بالإضافة الى الجزر المنتشرة فيه والتي تعد غنية بالمزارع والطبيعة الخلابة ومنها جزيرة السندباد والتي تقع في شط العرب في منطقة المعقل وتحتوي على عدد من المنشآت السياحية التي تحتاج دون شك الى ادامة وتطوير لتكون رافدا مهما للمدينة يعزز من نموها وتطويرها الاقتصادي⁽³⁹⁾.

المطلب الثاني :- وسائل الإدارة في تطوير النقل والسياحة في شط العرب

تمارس السلطات الادارية ضمن اطار النصوص والقوانين التي تحدد اختصاصتها العمل في مختلف الظروف من اجل المحافظة على النظام العام وتلبية الحاجات العامة وهي بهذا القصد تمارس

³⁵ محمد ابو خليف -مقالة بعنوان انواع السياحة بتاريخ 5-7- 2017 متاحة على الموقع الإلكتروني

www.mawdoo.com تم زيارة الموقع بتاريخ 22-12-2017.

³⁶ د. عصمت عادل -الامن السياحي والآثري -دار الجامعة الجديدة - مصر - 2008 ص30.

³⁷ د. عصمت عادل المرجع السابق ص19.

³⁸ مصطفى علي حميد -المرجع السابق ص10.

³⁹ تغريد سعيد حسن-المقومات السياحية والترويجية وآثارها في تنشيط الحركة السياحية -دراسة ميدانية في محافظة البصرة-منشوره في مجلة الادارة والاقتصاد العدد(70) لسنة 2008 ص186 .

دور الادارة في استغلال شط العرب

ما يعرف بوظيفة الضبط الاداري تلك الوظيفة التي تكون على جانب كبير من الاهمية اذ تعد من اول وظائف الدولة عند ظهورها حيث انها ضرورة اجتماعية في كل المجتمعات ونظرا لهذه الاهمية فان من المسلم به ان الادارة لا تستطيع ان تتخلى عن مسؤوليتها في هذا المجال مهما كانت الظروف⁽⁴⁰⁾, وسنقوم بدراسة هذا المطلب في فروع عدة متناولين مفهوم الادارة والضبط الاداري ووسائله ومفهوم المرفق العام .

ان لهيئات الضبط الاداري في سبيل القيام بمهامها واختصاصاتها التي خولها القانون القيام بها ان تلجأ الى استخدام العديد من الوسائل المتيسرة لها في سبيل ذلك ومنها القرارات التنظيمية والفردية والتنفيذ المباشر والجزاء الاداري⁽⁴¹⁾.

الفرع الاول :- مفهوم الضبط الاداري والمرفق العام

من المعروف ان لادارة معنيان المعنى العضوي او الشكلي وتظهر فيه الادارة من خلال الاجهزة والهيئات التي تتولى تلبية حاجات الافراد واشباعها مستهدفة بذلك الصالح العام وان اجهزة الادارة في العراق بمقتضى الدستور النافذ لعام 2005 وقانون المحافظات غير المنتظمة باقليم رقم 21 لسنة 2008 المعدل هي (رئيس الجمهورية "مجلس الوزراء" رئيس مجلس الوزراء "الوزراء" مجالس المحافظات " المحافظ "مجلس القضاء" القائم مقام "مجلس الناحية" مدير الناحية).

اما المعنى الثاني فهو ما يصطلح بالمعنى المادي او الموضوعي وينصب على النشاط الذي تمارسه الادارة من تنفيذ القوانين وحماية النظام العام في الدولة واشباع الحاجات العامة وتقوم الادارة بذلك من خلال الاعمال القانونية والاعمال المادية⁽⁴²⁾.

(تضطلع الادارة متمثلة بالسلطة التنفيذية بمهمة تنفيذ وتحقيق المسؤوليات والمهام المنوطة بها لتحقيق الرفاهية العامة اذ يعد الضبط الاداري هو صورة من صورتى النشاط الاداري الى جانب المرافق العامة اللتين من خلالهما تتمكن الادارة من تحقيق هذه المهمة ,فالضبط الاداري يمثل احد المهام الرئيسية للدول المختلفة لان المراد من وظيفة الضبط الاداري بصورة عامه هو التنظيم وتحويل المجتمع من حالة الفوضى الى حالة الانتظام وهذه الوظيفة المترتبة على عاتق الدولة هو وظيفة مستمرة لا يتصور انتهائها

⁴⁰ مصطفى علي حميد -المرجع السابق ص16.

⁴¹ د.سجى محمد عباس- مصدر سابق - ص273

⁴² د.غازي فيصل وعدنان عاجل -القضاء الاداري ط2- بغداد - 2013 - ص14-15

دور الادارة في استغلال شط العرب

بتحقيق او تلبية حاجة معينة او انتهاء مدة معينة اذ تبقى الحاجة الى المجتمع المنظم ضرورة لا غنى عنها لكل المجتمعات (43).

اما الضبط الاداري الذي تسعى الادارة الى تحقيقه فهو يعرف بانه (حق الادارة في ان تفرض على الافراد قيودا تحد بها من حرياتهم بقصد حماية النظام العام واذا كان الضبط الاداري يتمثل في مجموعة الاجراءات القانونية التي تتخذها السلطة المختصة ويترتب عليها المساس بحرية الافراد فان هذه القيود تختلف من حيث المجال ونطاقها فقد تخص مكانا محددا او اشخاصا معينين او موضوعا دون غيره وعلى ضوء ذلك فالضبط يتحدد بنوعين الضبط الاداري العام الذي يستهدف حماية النظام العام بعناصره التقليدية والمتمثلة (الامن العام والصحة العامة والسكينة العامة) والضبط الاداري الخاص ومعناه السلطات التي يخولها القانون للادارة تقييد نشاط وحريات الافراد في مجال محدد وهو تحكمه وتنظمه نصوص قانونية وتعليمات خاصة تتضمن تكليف هيئة محددة بذاتها ببعض اوجه نشاط الضبط الاداري ومن ذلك مثلا الضبط الاداري الخاص بمجال النقل النهري فهو مناط بالشركة العامة لادارة النقل البحري والضبط الاداري الخاص بمجال السياحة حيث له قانون خاص وسلطات ادارية محددة تعمل على المحافظة على هدف الادارة في حماية النظام العام في المرافق السياحية (44). ووفقاً لذلك يجوز للادارة ان تفرض على الافراد قيوداً معينة من اجل حماية شط العرب من كل من شأنه عرقلة عمله بالشكل الصحيح كمورد مائي وملاحي وسياحي اضافة لقيمتة الجمالية في المنطقة اذ ان أي عمل من شأنه ان يلوث مياهه او يمنع ويعرقل تطويره يجب ان تتصدى الادارة له بما تملكه من امتيازات السلطة العامة في هذا المجال اضافة الى وجوب استغلال وتطوير شط العرب وبما يتناسب مع اهميته الكبيرة اما من قبل الادارة مباشرة او ان تقوم بتحويل من يقوم بذلك تحت اشرافها ورقابتها مطبقة بذلك نظرية المرفق العام في اشباع الحاجات العامة ومنها الحاجة الى الامن المائي او السياحة والاهتمام بجمال المدن .

وبعد ان تم ايضاح المقصود بالضبط الاداري لابد لنا ان نبين مفهوم اخر يرتبط بالادارة باعتباره من صميم عملها الا هو المرفق العام اذ ليس من السهولة وضع تعريف موحد له ذلك لاختلاف الفقه في المعيار الذي يعتمد فيه في تعريفه فالبعض يعرفه استنادا الى المعيار المادي والبعض الاخر يعرفه وفقا للمفهوم الشكلي (45). فالمرفق العام النشاط الذي تتولاه الدولة او الاشخاص العامة الاخرى مباشرة او تعهد

⁴³ د.سجى محمد عباس- دور الضبط الاداري البيئي في حماية جمال المدن - دراسة مقارنة- ط1- المركز العربي للنشر والتوزيع - مصر- 2017 - ص271 .

⁴⁴ مصطفى علي حميد - المرجع السابق ص15-17.

⁴⁵ د.محمود محمد حافظ - نظرية المرفق العام - دار النهضة العربية - 1981 - ص16 .

دور الإدارة في استغلال شط العرب

به لآخرين كالأفراد أو الأشخاص المعنوية الخاصة ولكن تحت إشرافها ومراقبتها وتوجيهها وذلك لأشباع حاجات ذات نفع عام تحقيقاً للصالح العام⁽⁴⁶⁾.

إن المرفق العام ما هو إلا وسيلة لتحقيق الغاية من وجود الدولة ومظهر من مظاهر سلطتها في تحقيق الصالح العام لكل الشعب لذلك وجب أن يسير بصفة منتظمة على الدوام⁽⁴⁷⁾. هذا وقد عرف المشرع العراقي في القانون رقم (11) لسنة 1974 قانون التعديل السابع لقانون إدارة البلديات رقم (64) لسنة 1964 المعدل في الفقرة (10) من المادة الأولى منه على أن المرفق العامة - المشاريع التي تؤدي خدمات أو منافع عامة وتتولى إدارتها الحكومة أو إحدى الهيئات التابعة لها إدارة مباشرة أو غير مباشرة

الفرع الثاني :- القرارات الإدارية التنظيمية والفردية

يقصد بالقرار الإداري الفردي ذلك الإجراء الذي يتم بموجبه مخاطبة فرد أو أفراد معينين بذواتهم ومن أمثلتها الأمر الصادر بتعيين أحد الأشخاص في وظيفة معينة أو إعطاء بعض الأشخاص ترخيصاً معيناً أو القرار بسحب الترخيص، أما القرارات التنظيمية فهي تلك التي تتضمن قواعد عامة ملزمة تطبق على عدد غير محدد من الأفراد ولايهم في ذلك عدد الذين تنطبق عليهم ما دام القرار قد جرى على قاعدة عامة موضوعية يطبق على أشخاص معينين بأوصافهم لا بذواتهم⁽⁴⁸⁾.

تصدر القرارات الفردية في العادة من الوزراء في نطاق اختصاصهم أو من المحافظين باعتبارهم رؤساء السلطات الإدارية أو من رجال الضبط المختصين كل في دائرة سلطته⁽⁴⁹⁾.

ويعتبر القرار الإداري من أهم امتيازات الإدارة التي أعطيت لها لكي تتمكن من تحقيق نفع عام وخدمة جمهور المواطنين وتستطيع الإدارة من تعديل المراكز القانونية بإرادتها المنفردة لطرف آخر من دون حاجة لموافقة الطرف المعني وسلطتها هذه تتمثل في قدرتها أو حقها في إصدار قرارات بإرادتها المنفردة والزام الأفراد بما يترتب عليها من آثار قانونية حقوقاً والتزامات دون الحاجة لموافقتهم⁽⁵⁰⁾.

ويتضمن القرار الإداري أمراً أو نهياً أو ترخيصاً بقصد تقييد حرية فرد أو حق معين أو يتعلق بتنظيم أشياء أو حالات معينة وعلى المخاطبين بهذا القرار الإداري الإذعان له وتأخذ هذه الأوامر صوراً مختلفة بحسب الأحوال فقد تتضمن أمراً بعمل أو بالامتناع عن عمل وعادة تلجأ الإدارة للقرارات الفردية لعدم

⁴⁶ د.مازن ليلو راضي- القانون الإداري - مطبعة جامعة دهوك - ط3 - 2010 - ص104 .

⁴⁷ زينة مهدي حسون - حماية الأموال العامة باستخدام وسائل الضبط الإداري - رسالة ماجستير - كلية الحقوق- جامعة النهرين - ص22 .

⁴⁸ د.عصام عبد الوهاب البرزنجي- الرقابة القضائية على أعمال الإدارة - بغداد - 1987-1988 - ص29.

⁴⁹ د.سجى محمد عباس - مصدر سابق - ص291 .

⁵⁰ د.ماهر صالح علوي - مبادئ القانون الإداري - دراسة مقارنة - بغداد - ص147.

دور الإدارة في استغلال شط العرب

كفاية القرارات التنظيمية في منع جميع صور الاخلال بالنظام العام وتتنوع القرارات الفردية في مجالات متنوعة ففي مجال ادارة واستغلال شط العرب في النشاط السياحي قد يكون قرارا باغلاق موقع سياحي لمخالفة القانون او منع مجموعة من الافراد من الحضور او التواجد في اماكن سياحية ثقافية كانت او ترفيهية كذلك منع بعض الافعال والتصرفات المخالفة للاداب العامة⁽⁵¹⁾. وفي مجال حماية النشاط الملاحي في شط العرب قد تتضمن القرارات منع دخول سفينة إلى المياه الإقليمية لكونها تحمل مواد ملوثة أو مشعة⁽⁵²⁾. وللادارة اصدار امر او قرار بفرض الرسوم مقابل دخول الشواطئ البحرية او الاماكن السياحية وتعتبر هذه الرسوم ذات مردود مالي يسد بعض احتياجات هذه المرافق العامة في الادامة⁽⁵³⁾.

اما القرارات التنظيمية فهي الانظمة والتعليمات او ما يسمى في بعض النظم باللوائح ويجب ان تكون متفقة مع احكام الدستور والقوانين الصادرة من المشرع وتتخذ القرارات التنظيمية اشكالا عدة في تقييدها للنشاط الفردي من حظر لنشاط معين او الالتزام او الاشتراط في الحصول على اذن مسبق قبل ممارسة النشاط او اخطار السلطات المختصة مقدما او الترغيب او تنظيم النشاط الفردي⁽⁵⁴⁾. ومن امثلة القرارات التنظيمية انظمة المرور والقرارات المتعلقة بحماية الصحة العامة وحماية البيئة من التلوث ومنع الضوضاء وتلك المتعلقة بالمحافظة على جمال المدن واشغال الشوارع العامة⁽⁵⁵⁾.

اذ بإمكان الإدارة من خلال إصدار قرارات تنظيمية في مجال الضبط الإداري البيئي من منع أي جهة من التسبب في تلويث مياه شط العرب بأنواع الملوثات حيث ان هذه القرارات تتماشى من الناحية الموضوعية مع قانون حماية وتحسين البيئة رقم (27) لسنة 2009 او اصدار قرارات لمنع صيد الاحياء المائية النادرة او للحفاظ على التنوع الاحيائي في مياه شط العرب⁽⁵⁶⁾.

اما في مجال النقل مثلا فيمكن للإدارة من رفع كفاءة الملاحة والنقل في شط العرب من خلال اصدار التعليمات الخاصة بحمولات الناقلات والغاطس بما تستوعبه الممرات الملاحية الخاصة بذلك وتسمح بوصول البواخر والسفن وفق شروط السلامة والأمان المعتمدة دون حوادث

⁵¹ د. امل فاضل - الامن السياحي ومدى فاعليته للحد من الجريمة السياحية - بحث منشور في مجلة كلية الحقوق - جامعة النهرين - العدد 17 - لسنة 2015 ص 68.

⁵² زينب عباس محسن - الضبط الإداري البيئي في العراق - بحث منشور في مجلة رسالة الحقوق - السنة الخامسة - العدد الثالث - 2013 - ص 153.

⁵³ محمد زهير جرانة - حق الدولة والافراد على المال العام - مطبعة الاعتماد - القاهرة - 1943 - ص 272.

⁵⁴ د. سجي عباس - مصدر سابق - ص 275 - 276.

⁵⁵ سليمان محمد الطماوي - النظرية العامة للقرارات الادارية - دار الفكر العربي - مطبعة جامعة عين شمس -

1984 - ص 427.

⁵⁶ زينب عباس محسن - المصدر السابق - ص 152.

دور الإدارة في استغلال شط العرب

ومن هنا نرى بإمكان الإدارة الاستفادة من هذه المكنة التي وفرها القانون لها وتوجيهها في حسن إدارة شط العرب من كل النواحي الترفيهية والنقل في سبيل ضمان الاستغلال والاستفادة القصوى عن طريق إصدار القرارات التنظيمية والفردية التي تتلاءم مع هذه الغاية.

الفرع الثالث:- التنفيذ المباشر للإدارة

ان اثر القرار الإداري هو احداث تغيير في الوضع القانوني وهذا التغيير يتطلب تنفيذ القرار الإداري أي تحويل ما تضمنه الى واقع في عالم القانون وهذا يتطلب من الإدارة اتخاذ سلسلة من الاجراءات اذا كان التنفيذ يقع بشكل كامل على الإدارة اوان تشترك الإدارة والافراد في التنفيذ اوان يقع تنفيذ القرار على الافراد فقط ولا يثير موضوع تنفيذ القرار اية صعوبة الا عند امتناع المخاطبين به من القيام بما يفرض من التزامات وواجبات وفي هذه الحالة تثار مسألة التنفيذ المباشر للقرار الإداري من قبل الإدارة العامة ذاتها كما ان هناك حالات اخرى يتم تنفيذ القرار الإداري فيها عن طريق القضاء وتتمتع الإدارة عند تنفيذ القرار بقرينة صحته، ويفترض بالافراد ان يلتزموا طوعا بتنفيذ ما يفرض عليهم القرار من التزامات فاذا ما قاموا بتنفيذ ما طلب منهم فهذا هو الاصل وهو ما يجب ان يكون وان هم امتنعوا عن التنفيذ فان الإدارة تستخدم وسائل القسر والقوة لتنفيذ القرار وتعد سلطة الإدارة هذه اكثر امتياز لها ونظرا لخطورتها كونها تمس مصالح الافراد وحرياتهم فقد وضع الفقه والقضاء شروطاً تلجأ الإدارة فيها الى التنفيذ المباشر في حالة توفرها وهي:-

- 1- ضرورة وجود نص في قانون يجيز للإدارة تنفيذ قرارها تنفيذاً مباشراً.
- 2- انعدام أي طريق قانوني آخر يمكن ان تسلكه الإدارة لتنفيذ قرارها والقول بخلافه يعني عدم امكانية تطبيق القانون .
- 3- حالة الضرورة القصوى اذ تستطيع الإدارة اللجوء الى التنفيذ المباشر لقراراتها اذا تطلب الطرف الحال والسرعة في التنفيذ للقرار⁽⁵⁷⁾.

ان التنفيذ المباشر هو امتياز للإدارة على قدر كبير من الاهمية والخطورة خاصة اذا لجئت الإدارة الى استخدام القوة المادية في التنفيذ المباشر والفعل لقراراتها وبعد توفر شروط تم الاشارة اليها والهدف من التنفيذ المباشر هو حماية النظام العام من الاضطرابات او لوقف ما اصابه فعلاً من اضطراب وانتهاك من خلال اجراءات مادية سريعة يتهدد جدواها وفاعليتها اذا هي اخضعت لاذن قضائي مسبق⁽⁵⁸⁾.

⁵⁷ د.ماهر صالح علاوي -المرجع السابق- ص208-210

⁵⁸ د.سجي محمد عباس -مصدر سابق- ص300 .

دور الإدارة في استغلال شط العرب

ان بإمكان الإدارة ومن خلال سلطاتها الإدارية ان تنفذ تنفيذا مباشرا بحق المخالفين للقوانين لاسيما الاشخاص الذين يلوثون مياه شط العرب وايقاع الجزاء المترتب على ذلك لردعهم ومن الممكن ان يكون قرار الإدارة بالتنفيذ المباشر وجود نص في القوانين او الانظمة يجيز لها ذلك منها نص المادة (33) اولا من قانون حماية وتحسين البيئة العراقية رقم (27) لسنة 2009⁽⁵⁹⁾.

اننا نرى امكانية الإدارة وسلطات الضبط الاداري المختصة بالتنفيذ المباشر لمنع التلوث في شط العرب او التنفيذ المباشر لازالة التجاوزات على الشريط الساحلي لشط العرب بقصد عدم الاضرار بجمالية الكورنيش كونه عنصر جذب للسياح والتصدي لاي مخالفه او تجاوز يقع على النظام العام في نهر شط العرب.

الفرع الرابع:- الجزاء الاداري

هناك اتفاق بين فقهاء القانون على ان الجزاء الاداري يعتبر من اساليب الضبط الاداري والذي يعتبر بمثابة اسلوب قمعي تلجأ اليه الإدارة وعلى ضوء ذلك فالجزاء الاداري يمكن ان يعرف بانه تدبير وقائي يراد به اتقاء الاخلال الذي ظهرت بوادره وخفيت عواقبه كذلك هناك الجزاءات الادارية الجنائية والتي تكون ناجمة عن معاقبة الافراد لمخالفتهم للقوانين والانظمة وهي تعتبر خصيصة عقابية تتمتع بها الإدارة عند ممارستها سلطاتها العامة ويمكن القول في مجال الضبط الاداري الذي تمارسه الإدارة في مجال استغلال شط العرب في المجال السياحي بالامكان استثمار هذه الوسيلة لتقويم الصناعة السياحية من خلال ايقاع الجزاءات المناسبة عند الاخلال بها⁽⁶⁰⁾. وتصدر الجزاءات الادارية عن الإدارة في شكل قرار اداري فردي بهدف تنفيذ القانون الا انها تختلف عن بقية القرارات الادارية في كونها تفرض عند مخالفة القانون بمعنى انها تنسم بطابع الردع والزجر⁽⁶¹⁾.

والجزاء الاداري هي تلك الجزاءات ذات الخصيصة العقابية التي توقعها سلطات ادارية بواسطة اجراءات ادارية محددة وهي ممارسة لسلطاتها العامة تجاه الافراد بهدف ردع بعض الافعال المخالفة للقوانين واللوائح⁽⁶²⁾. وقد تستخدم الإدارة الغلق الاداري لمرفق سياحي والغلق الاداري بمفهومه هو جزاء اداري يصدر من قبل الجهة الادارية المختصة وينطوي على غلق المنشأة نتيجة اخلالها ومخالفتها للقوانين

⁵⁹ د.سجى محمد عباس - مصدر سابق - ص302

⁶⁰ مقالة على الموقع الالكتروني www.almerja.net اخر زيارة للموقع 2018 /3/20 الساعة 9:56 ص

⁶¹ علاء نافع كطافه - دور الجزاءات الادارية في حماية البيئة دراسة مقارنة بحث منشور في مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية - كلية القانون - جامعة الكوفة - المجلد (1) - العدد (15) لسنة 2013 ص206 .

⁶² د.عبد الرؤوف هاشم محمد بسيوني- نظرية الضبط الاداري - ط1- دار الفكر الجامعي - الاسكندرية -2007

دور الادارة في استغلال شط العرب

والتعليمات⁽⁶³⁾. ومن هنا نرى ان للادارة فرض جزاءات ادارية مناسبة على الجهات التي تسبب التلوث في شط العرب كذلك بإمكانها ايقاع الجزاء الاداري على السفن التي تسبب التلوث وذلك لمخالفتها القوانين والانظمة النافذة من خلال فرض غرامة مالية او سحب ترخيص مشروع سياحي اخل بالذوق العام او فرض غرامة مالية على مرفق سياحي لم يمارس العمل بموجب اجازة من هيئة السياحة وفقا للمادة (17) من قانون هيئة السياحة رقم (14) لسنة 1996 او اصدار انذار الى جهة معينة عطلت وظيفة من وظائف شط العرب المتعددة .

المطلب الثالث :- الهيئات الادارية المختصة

تضطلع العديد من الهيئات الادارية المختصة في تنظيم عمل شط العرب بصورة مباشرة او بصورة غير مباشرة

ف (هيئة السياحة) التي تم انشائها في العراق بموجب القانون رقم (14) لسنة 1996 والذي ما زال نافذا قد اخذت على عاتقها تنظيم ادارة المرافق السياحية في العراق وجعلت الدولة القطاع السياحي بموجب هذا القانون يقوم على امتلاك الدولة لمشاريع سياحية وادارة تلك المشاريع بشكل مركزي ومن الاثار المترتبة على سياسة الحكومة في هذا القطاع تقليص دور القطاع الخاص للاستثمار نتيجة هيمنة الدولة عليه ولا بد من سن تشريعات تمنح من خلالها دور اكبر للقطاع الخاص في رفد الجانب السياحي لاسيما وان اغلب مناطق العراق تملك مقومات النجاح للقيام بهذه الوظيفة

اما على صعيد النقل فقد اناطت مهمة ادارة حركة النقل البحري (بالشركة العامة للنقل البحري) والتي تاخذ على عاتقها مهمة ادارة النقل النهري كجانب من الجوانب المهمة في النقل التجاري والتنقل عن طريق الزوارق النهرية بين مناطق مختلفة عبر نهر شط العرب ومن هنا يجب على الدولة والحكومات والجهات المعنية المحلية ان تدرك تلك المخاطر التي باتت تهدد مستقبل الموانئ العراقية في شط العرب بصورة خاصة والعراق بصورة عامة اذ ان شط العرب يمثل الطريق المائي الذي يربط مؤانئنا البحرية الواقعة على الخليج العربي بشبكة الملاحة الداخلية للعراق لذا يجب تطوير القناة الملاحية وتعميقها وتوسيعها كي يمكن ان تؤدي الدور الذي تضطلع به من نقل نهري بكل انواعه واشكاله⁽⁶⁴⁾ . بالاضافة الى اتخاذ الخطوات الفعالة في مجال التخطيط السياحي في سبيل رسم صورة تقديرية لمستقبل النشاط السياحي في الفترة الزمنية القادمة من خلال القيام بعملية حصر المواد الطبيعية والبشرية في الدولة سواء

⁶³ حوراء حيدر ابراهيم – دور الضبط الاداري في حماية البيئة في القانون العراقي (دراسة مقارنة) – رسالة ماجستير – كلية القانون – جامعة بابل – 2012 – ص124 .

⁶⁴ سوسن صبيح حمدان – المرجع السابق ص128 .

دور الإدارة في استغلال شط العرب

بشكل مباشر مثل الشواطئ والبحيرات والمناطق الجبلية والاثريّة أو بشكل غير مباشر مثل الفنادق والمسارح والمتنزهات وغيرها فعمليات التخطيط السياحي تسهم وبفائدة كبيرة في البحث عن عوائد ايجابية للمجتمعات السياحية اذ تسهم هذه العملية في خفض نسبة الفقر في المجتمع⁽⁶⁵⁾.

ان من مقومات النشاط السياحي المهمة هو شط العرب الذي يمكن استغلاله بصورة مثلى في مجال السياحة النهرية والترفيهية حيث من ايجابياته الحد من الازدحامات المرورية الخانقة التي تعانيها مدن البصرة بسبب قدم شبكة الطرق العامة وردائها واذا ما تم التخطيط بصورة سليمة لاستغلال النهر بهذا النشاط سوف يسهم في رفد المحافظة وتنميتها اقتصاديا⁽⁶⁶⁾.

وفي مجال حماية شط العرب من التلوث فان هذه المهمة تقوم بها وزارة الصحة والبيئة استنادا الى قانون حماية وتحسين البيئة رقم (27) لسنة 2009 عن طريق الضبط الاداري البيئي وتضطلع الشركة العامة للموانئ العراقية بدور بارز في ادارة سير العمل في الموانئ العراقية من خلال تنظيم عملية دخول وخروج البواخر الى القناة الملاحية وتقوم دائرة البلديات بالتخطيط العمراني وتصميم المباني وفقا لقانون ادارة البلديات رقم (165) لسنة 1964 المعدل وتقوم الهيئات الادارية المحلية بعملها على المستوى المحلي وفقا لتوجيه المحافظ باعتباره المسؤول التنفيذي الاعلى بالمحافظة والذي يشرف على عمله في المجال الاداري مجلس المحافظة استنادا الى قانون المحافظات غير المنتظمة باقليم رقم (21) لسنة 2008 المعدل.

الخاتمة

تضمنت دراستنا التطرق الى جوانب متعددة في مجال استغلال شط العرب من خلال انتهاج الادارة الصحيحة ومن خلال الوسائل القانونية المتاحة لها ونبين ادناه اهم ما تم التوصل اليه في هذه الدراسة من استنتاجات ومقترحات وكما مبينه ادناه:-

الاستنتاجات:-

1- شط العرب نهر ملاحي يتكون من التقاء نهري دجلة والفرات واغلب مجراه ضمن السيادة العراقية.

2- بالرغم من اقرار الحماية للنهر من التلوث في (بروتوكول تحديد الحدود النهرية) والذي نظم عملية الملاحة في نهر شط العرب الا ان الواقع يشير الى ان النهر اصبح مرتع لانواع الملوثات.

⁶⁵ اسامه اسماعيل عثمان الراشد - مقومات الاستثمار السياحي في محافظة البصرة - دراسة في التخطيط الاقليمي - جامعة ميسان - مجلة كلية التربية - 2011 بحث منشور على الموقع الالكتروني researchgate.net - ص5.

⁶⁶ اسامة اسماعيل عثمان - المرجع السابق - ص15

دور الادارة في استغلال شط العرب

- 3- ان انشغال الحكومة العراقية بالوضع الامني والعمليات العسكرية لمحاربة الفكر الارهابي قلل الى حد كبير من الالتفات الى تطوير شط العرب
- 4- ان امتلاك شط العرب لشبكة من الانهر الفرعية تجعل منه ممرا للتنقل عبر المناطق التي يمر بها، الامر الذي يجعل له اهمية واضحة في حق التنقل .
- 5- امكانية الاستفادة من ظاهرة المد والجزر التي تحدث في النهر والتي تامين كمية المياه التي يستطيع اداء الدور الملاحي عن طريق تعميق وتوسيع النهر .
- 6- توافر مقومات النشاط السياحي بصورة كبيرة في شط العرب مع عدم استغلالها واستثمارها .
- 7- انفراد الجانب الحكومي في مجال النشاط السياحي وعدم فسح المجال للنشاط الخاص
- 8- سوء وتقصير واضح من السلطات الادارية في استغلال النهر وعدم وضع الخطط اللازمة للنهوض به.
- 9- ضعف الدور الحكومي في المطالبة بالحصص المائية التي تضمن وجود المياه العذبة وتحديدًا في جانب الاستخدام البشري .
- 10- ويعتبر شط العرب من قبيل الانهار الحدية او المتاخمة وهي التي تسير بمحاذاة حدود الدول وتشكل حدودا دولية لها وتسبب هذه الانهار مشاكل تتعلق بقياس حدود الدول النهرية وما يتعلق بها من نواح سياسية وعسكرية وامنية
- 11- من ناحية النقل البحري فان العراق يمتلك اربعة موانئ تجارية ومنصتين لنقل النفط الخام وتقع هذه الموانئ جميعها على ضفاف شط العرب والسواحل الشمالية للخليج العربي مما تعكس مكانته في النقل.
- 12- تعد الجزر المنتشرة في شط العرب من افضل المراكز السياحية لو انها استغلت بصورة صحيحة وبجانب الكورنيش الذي تقدر مساحته بـ (3) كم ويبدأ من جزيرة الداكير وحتى مجمع القصور الرئاسية
- 13- المشاريع التي اقامتها ايران بعد الغاء معاهدة 1975 والمتمثلة باحياء وكري وتعميق نهر مندرس قديم يدعى نهر (بهمنشير) وتحويل مياه نهر الكارون اليه سينهي رفد نهر الكارون لشط العرب وسيعطل بذلك ويؤثر على الدور الملاحي لشط العرب.

المقترحات

اما اهم المقترحات التي تفيد موضوع البحث وتحقق الاستخدام الامثل فيتم بيانها كالآتي:-

دور الادارة في استغلال شط العرب

- 1- جلب الشركات الرصينة والتعاقد معها لغرض توسيع وتبطين حوض النهر للمحافظة على الاراضي على جانبي النهر واجراء عمليات الكري لمجراه وخلال فتره زمنية محدده.
- 2- استثمار العلاقات الايجابية مع ايران واقناعها باتفاقية جديدة يتم فيها ضمان الحقوق التاريخية للعراق في شط العرب .
- 3- وضع خطط مدروسة لتطوير التنقل النهري بين المناطق التي يمر خلالها شط العرب وتفعيل النقل النهري بين دول الجوار لاسيما المتشاطئة (ايران) من خلال ابرام الاتفاقات الخاصة بذلك .
- 4- المحافظة على بيئة النهر من التلوث واستخدام برامج توعوية توضح الاضرار الناجمة عن تلوث مياه النهر .
- 5- استثمار التأييد الدولي للعراق في حربه على الفكر التكفيري الداعشي والانتصار عليه وتحشيد هذا الدعم للضغط على دول المنبع لغرض انصاف العراق في الاطلاقات المائية والحصول المقررة ولاسيما تركيا.
- 6- استغلال الادارة للوسائل القانونية المتعددة في تنظيم وظائف شط العرب المتعددة لاسيما وظيفتي النقل والملاحة والسياحة
- 7- استغلال قانون الاستثمار لطرح مشاريع في مجال تطوير الموانئ من خلال زيادة سعتها وكذلك طرح الاستثمار للقطاع الخاص في المجال السياحي.
- 8- اتخاذ الخطوات الفعالة في مجال التخطيط السياحي في سبيل رسم صورة تقديرية لمستقبل النشاط السياحي في الفترة الزمنية القادمة من خلال القيام بعملية حصر المواد الطبيعية والبشرية في الدولة سواء بشكل مباشر مثل الشواطئ والبحيرات والمناطق الجبلية والاثرية او بشكل غير مباشر مثل الفنادق والمسارح والمتنزهات وغيرها فعمليات التخطيط السياحي تسهم وبفائدة كبيرة في البحث عن عوائد ايجابية للمجتمعات السياحية اذ تسهم هذه العملية في خفض نسبة الفقر في المجتمع.
- 9- ان من مقومات النشاط السياحي المهمة هو شط العرب الذي يمكن استغلاله بصورة مثلى في مجال السياحة النهرية والترفيهية حيث من ايجابياته الحد من الازدحامات المرورية الخانقة التي تعانيها مدن البصرة بسبب قدم شبكة الطرق العامة وردائتها واذا ما تم التخطيط بصورة سليمة لاستغلال النهر بهذا النشاط سوف يسهم في رفد المحافظة وتنميتها اقتصاديا.

المصادر:

القران الكريم

المراجع:

اولا :- الكتب

- 1 - د عصام العطية - القانون الدولي العام -بيروت 2012
- 2- د.عبد المالك خلف التميمي مركز الدراسات الوحدة العربية -المياه العربية التحدي والاستجابة ط1
بيروت 1999
- 3- د.خالد العزي مشكلة شط العرب -دار الرشيد للنشر 1980
- 4- المؤتمر السنوي الثالث لمركز دراسات المستقبل -مجموعة من الباحثين -المياه العربية وتحديات
القرن الواحد وعشرين لسنة 1998
- 5- عبد المنعم محمد داود-القانون الدولي للبحار والمشكلات البحرية العربية-منشأة المعارف ط1-
1999
- 6- د. محمد عبد الحميد -الامن المائي العراقي-دراسة عن سير المفاوضات قسمت المياه الدولية ط1
بغداد-2008
- 7 - د. غسان الجندي -الوضع القانوني للمجري المائية الدولية ط1-2001 عمان الاردن
- 8- د.عصمت عادل -الامن السياحي والاثري -دار الجامعة الجديدة -2008
- 9- د.غازي فيصل وعدنان عاجل -القضاء الاداري -بغداد ط2- 2013
- 10- د. ماهر صالح علاوي-مباديء القانون الاداري -بغداد
- 11- د.عصام عبد الوهاب البرزنجي -الرقابة القضائية على اعمال الادارة -طبع لحساب جامعة بغداد-
1987-1988
- 12- د.عبد الرؤوف هاشم محمد بسيوني- نظرية الضبط الاداري ط1- دار الفكر الجامعي -
الاسكندرية -2007.
- 13- محمد زهير جرانة - حق الدولة والافراد على المال العام - مطبعة الاعتماد - القاهرة - 1943.
- 14- سليمان محمد الطماوي - النظرية العامة للقرارات الادارية - دار الفكر العربي - مطبعة جامعة
عين شمس - 1984
- 15- د.محمود محمد حافظ - نظرية المرفق العام - دار النهضة العربية - 1981.

- 16- د.مازن ليلو راضي- القانون الاداري - مطبعة جامعة دهوك - ط3 - 2010 .
- 17- د.سجى محمد عباس- دور الضبط الاداري البيئي في حماية جمال المدن - دراسة مقارنة- ط1- المركز العربي للنشر والتوزيع -مصر- 2017.

ثانيا :- الرسائل والاطاريح

- 1- مصطفى علي حميد -الاختصاصات الضبطية لهيئة السياحة في العراق دراسة قانونية مقارنة -رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الحقوق -جامعة النهرين 2016
- 2- حوراء حيدر ابراهيم - دور الضبط الاداري في حماية البيئة في القانون العراقي (دراسة مقارنة) - رسالة ماجستير - كلية القانون - جامعة بابل - 2012.
- 3- زينة مهدي حسون - حماية الاموال العامة باستخدام وسائل الضبط الاداري - رسالة ماجستير منشورة على موقع كلية الحقوق - جامعة النهرين.

ثالثا:- البحوث المنشورة في المجلات

- 1- حمدان باجي نوماس- ا.م.د صفاء عبد الامير - ا.م.د عبد الزهرة عبد الرسول -مجلة البحوث الجغرافية-العوامل المؤثرة في الخصائص الكمية والنوعية لمياه شط العرب العدد(15)
- 2- سوسن صبيح حمدان -تنمية النشاط السياحي في شط العرب (دراسة في الجغرافية السباحية) -مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية العدد(59)
- 3- د.سعدون شلال ظاهروفرارس هادي عبيد-مشكلات العراق على حدوده البحرية -مجلة البحوث الجغرافية-العدد(22)جامعة الكوفة
- 4- تغريد سعيد حسن-المقومات السياحية والترفيهية واثرها في تنشيط الحركة السياحية -دراسة ميدانية في محافظة البصرة-منشوره في مجلة الادارة والاقتصاد العدد(70) لسنة 2008
- 5- حسن علي احمدومجيد علي حمزة -واقع الخدمات السياحية في البصرة والسبل الكفيلة لاعادة تاهيلها -مجلة دراسات البصرة -السنة الثالثة العدد(6) لسنة 2008
- 6- اسامه اسماعيل عثمان الراشد -مقومات الاستثمار السياحي في محافظة البصرة -دراسة في التخطيط الاقليمي جامعة البصرة -مجلة كلية التربية -2011 بحث منشور على الموقع الالكتروني [researchgate.net](https://www.researchgate.net)

- 7- علاء نافع كطافه - دور الجزاءات الادارية في حماية البيئة دراسة مقارنة بحث منشور في مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية - كلية القانون - جامعة الكوفة -المجلد (1) - العدد(15) لسنة 2013 .

دور الادارة في استغلال شط العرب

- 8- زينب عباس محسن - الضبط الاداري البيئي في العراق - بحث منشور في مجلة رسالة الحقوق - السنة الخامسة - العدد الثالث - 2013
- 9- د. امل فاضل - الامن السياحي ومدى فاعليته للحد من الجريمة السياحية - بحث منشور في مجلة كلية الحقوق - جامعة النهرين - العدد 17 - لسنة 2015 .
- 10- د. هشام صلاح محسن - الموانئ العراقية ودورها في حركة النقل البحري - مجلة كلية التربية الاساسية - العدد - 73 - لسنة 2012.

رابعا: - الدساتير والقوانين

- 1- دستور العراق النافذ لسنة 2005
- 2- قانون تحديد المياه الاقليمية رقم (71) لسنة 1958 .
- 3- قانون المحافظات رقم 21 لسنة 2008 المعدل.
- 4- قانون حماية وتحسين البيئة رقم (27) لسنة 2009 .
- 5- قانون مصلحة الموانئ العراقية رقم (40) لسنة 1956 .
- 6- قانون الاستثمار رقم (13) لسنة 2006 .
- 7- قانون البلديات رقم (165) لسنة 1964 .
- 8- قانون هيئة السياحة رقم (14) لسنة 1996 .

خامسا: - الاعلانات الدولية والاتفاقيات

- 1- الاعلان العالمي لحقوق الانسان عام 1984 .
- 2- اتفاقية الجزائر لعام 1975.

سادسا: - البحوث المنشورة على الانترنت

- 1- عبد الله الرفاعي - التاكسي النهري بالبصرة ذكرى الماضي بنكهة الحاضر مقالة متاحة على الموقع الالكتروني <http://www.aljazeera.net/news/miscellaneous/2015/4/8> اخر زيارة يوم 2017-12-25 الساعة

- 2- مقالة متاحة على الموقع الالكتروني <https://ar.wikipedia.org/wiki> شط العرب اخر زيارة يوم 2017-12-8 الساعة 6.55 م
- 3- محمد ابو خليف - مقالة بعنوان انواع السياحة بتاريخ 5- يوليو 2017 متاحة على الموقع الالكتروني www.mawdoo.com تم زيارة الموقع بتاريخ 10.7 بتاريخ 2017-12-22



4-مقالة متاحة على الموقع الالكتروني www.almerja.net اخر زيارة للموقع 2018-3-21 .

المصادر الاجنبية:-

1-Michael Allaby /Mac Milan Dictionary of the environment
/second/McMillion press /London /1983.

2-Marline R-Colloud/Du Prejudice ecologique/R' Dalloz/ 1989.

